شكوى من المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد أنشطة الفورمولا واحد في البحرين

واشنطن – 20 مارس 2014 - استعانت المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بخدمات محامي دايتون بيرس جلين في لندن لتقديم شكوى ضد إدارة الفورمولا واحد والفرق والجهات الراعية التي تتخذ المملكة المتحدة مقراً لها، وذلك بموجب المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. حيث تزعم في الشكوى أن المنظمات المتهمة لم تقلل من التأثيرات على حقوق الإنسان الناجمة من عقد سباق الفورمولا واحد الجائزة الكبرى في البلاد. وقد رفعت شكوى إلى إدارة المملكة المتحدة للأعمال والابتكار والمهارات في لندن، وهي نقطة الاتصال الوطنية في المملكة المتحدة لإرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

في عام 2011، خرج آلاف البحرينيين إلى الشوارع للمطالبة بالإصلاح الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان في بلدهم. في مارس من ذلك العام، كان رد حكومة البحرين بمهاجمة المتظاهرين بعنف، مما اسفر عن مصرع العشرات وجرح المئات. في أبريل، ألغت الحكومة سباق الفورمولا واحد الجائزة الكبرى، مشيرة لعدم الاستقرار في البلاد الذي رافق حملة القمع التي شنتها الحكومة. في عام 2012 و 2013، عاد سباق الجائزة الكبرى إلى البحرين، ولكن ظلت حملة القمع مستمرة. في العامين الماضيين، أسفرت الحملة التي تشنها الحكومة على الاحتجاجات في الفترة التي تسبق سباق جائزة البحرين الكبرى إلى وفاة المتظاهر صلاح عباس وإصابة المئات، فضلا عن الاعتقال التعسفي وتعذيب مئات آخرين.

قال الرئيس التنفيذي للمنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين "وفاة المتظاهر صلاح عباس مأساة كان يمكن تفاديها." أضاف عبدالله "لو كانت إدارة الفورمولا واحد والجهات الراعية والفرق قد طالبت حكومة البحرين بحماية حقوق الإنسان الأساسية للمتظاهرين خلال السباق، أو كانت قد سحبت دعمها من السباق خلال أي من حملات التصعيد قبل الحدث، فإن صلاح عباس كان سيكون على قيد الحياة، ولم يكن ليتعرض المئات من المحتجين للسجن أو التعذيب."

وفقا للمبادئ التوجيهية لعام 2011 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، تتحمل المنظمات مسؤولية "... تفادي إحداث أو الإسهام في التأثير السلبي على حقوق الإنسان ومعالجتها عند حدوثها." بالإضافة إلى ذلك يجب على المنظمات التي تندرج ضمن اختصاص منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "البحث عن سبل لمنع أو التخفيف من التأثيرات السلبية على حقوق الإنسان التي ترتبط مباشرة بعملياتها التجارية ..." و "القيام باتخاذ العناية الواجبة بحقوق الإنسان ..." بحسب تورطهم في الانتهاكات.

قال عبدالله "المنظمات المذكورة في الشكوى المقدمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لم تفعل ما يكفي لتخفيف تأثير أنشطتها على حقوق الإنسان." وأضاف "بتقديم شكوى إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نأمل في إشراك المنظمات المتهمة في حوار بوساطة من أجل إيجاد حل من شأنه أن يخدم ليس فقط مصالح الشركات الخاصة، ولكن أيضا يحترم حقوق الإنسان للشعب البحرين."

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مديرة الاتصالات في المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين راشيل بيترسون (rpeterson@adhrb.org & 1-202-621-6141) أو دانيال كاري من محامين دايتون بيرس جلين (dcarey@dpglaw.co.uk & 0117 332 3598)